مجلة دراسات دوليّة

اسم المقال: الفوضى المستحكمة ... حدود الدور الايراني في منطقة الشرق الاوسط
اسم الكاتب: م.د. علاء عبد الوهاب عبد العزيز، م. انس حسن حميد
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/7237
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 20:57 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

الفوضى المستحكمة... حدود الدور الايراني في منطقة الشرق الاوسط

م.د. علاء عبد الوهاب عبد العزيز (*)
alaa_wahab49@yahoo.com

م. انس حسن حميد(**)
anes.h.hameed@gmail.com

الملخص

لقد شهدت منطقة الشرق الاوسط بعد عام 2003 حالة من الفوضى والاضطراب الاقليمي بفعل سياسة الولايات المتحدة الامريكية في استخدام القوة الصلبة لاحداث التغيير لاسيما باحتلال العراق، حالة الفوضى هذه كان لها تداعيات على ادوار القوى الاقليمية ومن بينها ايران التي استشعرت الخطر نظرا لاقتراب الولايات المتحدة الامريكية وقواتها المتواجدة في العراق من الحدود الايرانية، لذلك فقد سعت ايران الى ممارسة دور اقليمي قائم على تعظيم امنها ومصالحها في ظل نظام فوضوي والسعي لتعظيم قوتها ومكاسبها، هذه الفوضى ازدادت مع الحراك الشعبي العربي الذي حصل عام 2011 وعرف (بالربيع العربي) وماتلاه من تبدل ادوار القوى الاقليمية (لاسيما تركيا والسعودية) فضلا عن تشكل خارطة جديدة للتحالفات في المنطقة حتمت بالنهاية على ايران العمل على زيادة دورها لتأمين هدفها المتمثل بالاستمرار والبقاء.

المقدمة:

(*) كلية الامام الكاظم /قسم العلوم السياسية.
(**) كلية القانون، جامعة ميسان.

ان هيمنة حالتي الصراع والتنافس الأمني على التفاعلات السياسية في منطقة الشرق الأوسط منذ قرابة العقد والنصف من الزمن ما هي الا انعكاس لواقع الفوضى السائد في المنطقة منذ العام **2003**. ان الفوضى التي يتصف بها النظام السياسي الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط شهد مرحلتين من التطور، الأولى بدأت مع اتخاذ الولايات المتحدة الامريكية قرارها الفردي باحتلال العراق واسقاط نظام صدام حسين في آذار من العام **2003**، المرحلة الثانية من الفوضى بدأت مع ما عرف بالربيع العربي في نهاية العام **2010**. هذه المرحلتين ألقت بظلالها على دول المنطقة أمنياً، سياسياً واقتصادياً بالدرجة الأساس وانتجت سياسات جديدة، وتحالفات جديدة والاهم من ذلك أنظمة سياسية جديدة بأيديولوجيات جديدة.

الفوضى كما تعرفها ادبيات العلاقات الدولية "غياب سلطة أعلى من سلطة الدولة، تلجئ لها الدول في حال تعرضت الى اعتداء، تهديد فعلي لأمنها او مصالحها"[1]. بعبارة أخرى، هي حالة غياب حكومة عالمية او سلطة اعلى من سلطة الدولة[2]. أن النظام الدولي الفوضوي يتمتع بعدد من الخصائص أهمها؛ ان الدول في ظل غياب سلطة أعلى منها هي الفاعل الأساسي في النظام الدولي، هذا أولا. ثانياً، تعاني الدول في علاقاتها مع بعضها البعض من أزمة ثقة؛ أي ان الدول لا يمكنها التأكد من نوايا الدول الأخرى تجاهها. ان إدراك نية الدول تجاه بعضها البعض يتمتع بأهمية قصوى لاسيما في رسم السياسية الخارجية لدولة ما. إذ ان النوايا تختلف عن القدرات او ما تملكه الدول من قدرات. فالقدرات مهما اختلفت طبيعتها يمكن تلمسها والاحاطة بماهيتها سواء كانت القدرات العسكرية، الاقتصادية، التكنولوجية ... الخ. اما النوايا فأنها متعلقة بالسلوك وهذه الأخيرة من غير الممكن الإحاطة بها او التأكد منها، حيث ان النوايا غير قابلة للأثبات وبالتالي فأن الدول تفرض دائما سوء النية في سلوكها تجاه بعضها البعض. الميزة الثالثة لهذا النظام تتعلق بالقدرات العسكرية التي تمتلكها الدول. ان الفوضى السياسية التي تسود في النظام تعظم من دور القدرات العسكرية لكل دولة مهما كانت متفاوتة في حجمها. الميزة الرابع لهذا النظام،

وهي الأهم بينها، ان "البقاء" هو الهدف الأسمى لاي دولة. ففي ظل نظام فوضوي، إذا لم تضمن الدولة بقائها فإن أي هدف آخر يبدوا غير ذا قيمة وغير ذو جدوى للسعي لتحقيقه، ولذلك يعتبر البقاء الهدف الأسمى للدولة. ان تحقق المميزات الأربعة السابقة في أي نظام سياسي إقليمي او دولي يؤدي الى عدد من النتائج أهمها هو اعتماد الدول على ذاتها في توفير أمنها، وبالنتيجة بقائها.

وتأسيسا على ذلك فأن البحث يقوم على فرضية مفادها ان الخصائص أعلاه قد تحققت في شكل النظام السياسي الذي ساد منطقة الشرق الأوسط بعد العام 2003، والذي انعكس على تفاعلات الدول وبالتالي على استراتيجياتها وسياساتها تجاه بعضها البعض لاسيما جمهورية إيران الاسلامية. فالصراعات بين اطرافه أصبحت صراعات وجودية، بمعنى بقاء طرف يعني بالضرورة فناء الطرف الاخر. هذا من جانب، من جانب آخر، فان الدراسة ترى ان حدود الأدوار الدولية تتحدد في ظل مدخلات ومخرجات هذا النظام السياسي. بمعنى ان حدود دور أي دولة، وخصوصاً جمهورية إيران الإسلامية، في هيكل التفاعلات التي تهيمن على منطقة الشرق الأوسط تتحدد في ظل معطيات التنافس الأمني والصراع القائم بين اطرافه مع الاخذ في نظر الاعتبار انعكاسات الفوضى التي تلقيها على سلوك تلك الدول. إذ ان الدور الإيراني تشكل في ظل بيئة اقليمية غير مستقرة سعت فيه كل الدول الإقليمية والدولية على حدٍ سواء الى تعظيم مكاسبها وقوتها على حساب مكاسب وقوة الأطراف الأخرى.

وانطلاقا من هذه الفرضية سيحاول البحث الاجابة عن التساؤلات الاتية: ما هو شكل البيئة الإقليمية التي سادت منذ قيام الثورة الاسلامية في إيران عام 1979 وحتى العام 2003؟ لماذا كان احتلال العراق نقطة التحول الى فوضى عصفت بالإقليم؟ وماهي الظروف الاقليمية التي حدثت منذ عام 2003 وهل اثرت هذه الظروف على طبيعة التفاعلات في المنطقة؟ وما هي طبيعة التحالفات في المنطقة وكيف ستؤثر على الدور الايراني؟

ولأجل التحقق من الفرضية والاجابة على التساؤلات فان البحث سيتضمن بالإضافة للمقدمة والخاتمة خمس محاور. المحور الاول يناقش طبيعة النظام الإقليمي الذي تشكل في المنطقة عقب قيام الثورة الاسلامية في إيران عام **1979** وحتى احتلال العراق. اما المحور الثاني يتناول احتلال العراق وتداعياته على دول المنطقة. المحور الثالث سيتضمن الاشارة الى مخرجات الربيع العربي عبر تحليل أدوار القوى الإقليمية في توظيف تلك الثورات في صراعها. المحور الرابع سيتناول أدوار القوى الإقليمية وطبيعة التنافس بينها. في حين ان المحور الخامس سيناقش مستقبل الدور الايراني في منطقة الشرق الأوسط في ظل سياسة المحاور التي أصبحت تشكل جوهر التفاعلات الإقليمية لمنطقة الشرق الاوسط.

المحور الاول: الثورة الاسلامية الايرانية

تحاول الدراسة في هذا الجزء عرض اهم التطورات السياسية التي حدثت في الشرق الأوسط منذ انهيار نظام الشاه في إيران في عام **1979** وحتى الان. ان الهدف من وراء عرض تلك التطورات السياسية هو الإجابة عن التساؤلات الاتية: ما هو شكل البيئة الإقليمية التي سادت في المنطقة منذ قيام الثورة الاسلامية في إيران عام **1979** وحتى العام **2003**؟ ان الإجابة على هذا السؤال يعد مدخل لا مناص منه من اجل رسم صورة كاملة لشكل السلوك السياسي للقوى الإقليمية والدولية في المنطقة لاسيما إيران، وبالنتيجة الانتهاء برسم صورة كاملة وواضح لطبيعة وحدود الدور الإيراني في المنطقة.

كان انهيار نظام الشاه في إيران وقيادة آية الله العظمى روح الله الخميني لثورة إسلامية، والتي أسست لأول نظام إسلامي يتبنى النظرية الشيعية كأطروحة أساسية لفلسفته يعد نقطة تحول في البيئة السياسية لمنطقة الشرق الاوسط. ان اعتبار الثورة الإسلامية في إيران نقطة تحول في البيئة السياسية يعود لسبب رئيسي يتمثل في ان الشرق الأوسط كانت جزء من منظومة التنافس الدولي بين القطبين في الحرب الباردة. إذ كانت دول المنطقة منقسمة بين القطبين فمنها ما هو مؤيد للولايات المتحدة الامريكية ومنها ما هو ضمن الخط السوفيتي في التنافس. فإذا ما أُستُثني صراع إسرائيل مع محيطها العربي، والذي هو صراع سابق حتى لبدء

الحرب الباردة، لم تشهد دول المنطقة صراعات ترتقي الى مستوى الصراعات الوجودية. بعبارة أخرى، باستثناء الصراع العربي–الإسرائيلي، كانت الصراعات بين قوى منطقة الشرق الأوسط مجرد صراعات مصالح ليس الا، لا ترتقي لان تكون صراعات تتضمن ضرورة تحقق المعادلة الصفرية في نتائجه. لكن قيام نظام إسلامي شيعي على تخوم قوى راديكالية سنية كان أولى الصراعات الوجودية التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط.

نشأت جمهورية إيران الإسلامية عَقِبَ ثورة إسلامية حدثت عام **1979** بمشاركة فئات مختلفة من الشعب. كان من اهم نتائجها ان حولت إيران من نظام ملكي علماني، تحت حكم الشاه مُحَمَّد رضا بهلوي الذي كان مدعوما من الولايات المتحدة، واستبدلته في نهاية المطاف بجمهورية ذات نظام حكمٍ إسلامي بقيادة المرجع الديني آنذاك آية الله روح الله الخميني، كأول دولة إسلامية شيعية في التاريخ الحديث والمعاصر[3]. الثورة الإيرانية ثورة فريدة من نوعها باعتبارها مفاجأة على مسرح الأحداث الدولية. ان مفاجئة الثورة الإسلامية في إيران كما يلخصها **Mehmet Şahin** تتجسد في حقيقتين؛ الأولى السرعة التي حدث بها التغيير العميق في أُسس النظام السياسي والدور القيادي للدين فيها. الحقيقة الثانية تتمثل في القدرة على اسقاط نظام سياسي مدعوم من قبل الولايات المتحدة الامريكية من جهة، ويمتلك أجهزة امنية كانت توصف بإنها أحد اقوى الاجهزة في منطقة الشرق الأوسط والتي كانت تسيطر على اغلب مفاصل الدولة والمجتمع الإيراني[4].

إن قيام دولة إسلامية شيعية في منطقة تسود فيها الأنظمة الاوتوقراطية، بعضها علمانية وبعضها الاخر إسلامية سنية، ليست الصدمة الوحيدة لأنظمة اقليمها الجغرافي. إذ اعتبرت تلك الأنظمة ان قادة الثورة قد عملوا الى اعتماد عُرف بمبدئ (تصدير الثورة) والذي أُعتبر بمثابة تهديد لوجود انظمتهم، لا سيما الدول التي تشارك الجدود الجغرافية مع إيران والتي يوجد في بعضها أقليات شيعية والبعض الاخر اغلبية شيعية مضطهدة على حدٍ سواء. من الجدير بالذكر في هذا الجانب على الرغم من ان الدستور الإيراني لم يتضمن في أي مادة من مواده **177** أي ذكر صريح لمثل هكذا تعبير او مبدئ[5]، الا ان التاريخ يذكر ان

جميع الثورات، لاسيما ما يوصف بالجماهيرية منها، ولعل الثورة الفرنسية في القرن الثامن عشر والثورة البلشفية في القرن العشرين خير مثال على سعي الثورات الى تصدير مبادئها.

كان من نتائج ذلك الادراك قيام الحرب العراقية الإيرانية، وكذلك الحرب الأهلية الأفغانية. إذ وجدت الأنظمة العربية في النظام العراقي تحت قيادة صدام حسين آنذاك النظام الوحيد القادر على مواجه وأنهاء الخطر الذي امست الجمهورية الإسلامية تمثله، فقامت الحرب العراقية الإيرانية بدعم الدول العربية لا سيما دول الخليج على وجه الخصوص. أن طموح صدام حسين آنذاك، إذ كان يسعى بدوره الى ان يضفر بلقب زعيم الامة العربية التي كان ينافس كل من القيادة السورية والمصرية عليها، قد تناغم مع تطلعات الأنظمة الخليجية وهدفها في انهاء الخطر الوليد على وجودها. استمرت الحرب طيلة ثماني سنوات أستنزف خلالها البلدين قوتهما العسكرية والاقتصادية بصورة كاملة.

عقب انتهاء الحرب العراقية الايرانية وتوقيع الطرفين قرار وقف أطلاق النار بدأت مرحلة جديدة، لا سيما وإن قائد الثورة الإيرانية قد توفي بعدها بشهور قليلة ليتسنم من بعده السلطة آية الله علي خامنئي كمرشد اعلى للجمهورية وقائداً للثورة الإيرانية. اتخذت السلوك السياسي الإيراني في حقبة علي خامنئي منحى آخر مختلف عما اتبعته الجمهورية في سنواتها الأولى تحق قيادة روح الله الخميني. تمثل منهج إيران في المرحلة التي تلت الحرب العراقية الإيرانية بالانكفاء على ذاتها؛ إذ دخلت إيران فيما يشبه السبات، ولكن أيران في سباتها كانت تطور قدراتها الاقتصادية، العسكرية والنووية[6]على وجه الخصوص بصورة سرية وبعيداً عن الضوضاء الإقليمية التي تحدث من حولها والتطورات الدولية بصورة عامة. أهم ما يميز هذه المرحلة التغير في استراتيجية أيران تجاه دول المنطقة وقضاياها؛ ففي فترة الخميني أعتمد ما يمكن تسميته بالمواجهة المباشرة والدعوة العلنية لجميع الشعوب المضطهدة حول العالم للثورة على أنظمتها والتحرر والالتحاق بركب إيران. أما فترة حكم خامنئي فقد كانت أكثر دقة في رسم استراتيجيتها لاسيما في ظل التطورات الإقليمية التي انتجها احتلال النظام العراقي للكويت في **1990** والعملية العسكرية للتحالف الدولي الذي قادته الولايات

المتحدة لتحرير الكويت وما تابعه من تمركز للقوات الامريكية في دول ومياه الخليج على حدٍ سواء. جانب آخر مهم في الاختلاف الذي اتسمت به مرحلة خامنئي عن الخميني ان هذا الأخير كان يعتبر أن أنشاء دولة (الفقيه أو وكيل المهدي) هو الهدف الأسمى لدولته، أما الخامنئي فد كانت هدفه أكثر براغماتية في هذا الجانب؛ أذ أمسى تحقيق البقاء في ظل التهديدات التي باتت تفرزها بيئة إيران الإقليمية والدولية الهدف الأسمى للجمهورية الاسلامية[7].

كانت الاحداث الإقليمية من حول إيران تتسارع في وتيرتها، إذ كان العراق قد أنهى حرب قادها ضد إيران خرج منها يرفع فيها شعار المنتصر الذي لم يضفر بشيء يمكنه التباهي به امام الاخرين؛ سوى اقتصاد مدمر بالكامل، ومديونية دولية مرتفعة جراء تكاليف الحرب وصلت حسب التقديرات الى **23** مليار دولار[8]، وما يقارب المليون شهيد الذين لقوا مصرعهم نتيجة سياسة خارجية اقل ما يمكن وصفها بالمتهورة. وبعد سلسلة من التوترات السياسية بين النظام العراقي والأنظمة الخليجية التي حدثت على خلفية مطالبة صدام حسين من دول الخليج بدعمه اقتصادياً ودفع ما يشبه التعويضات عن الحرب التي خاضها بالنيابة عنهم ضد أيران والدور الذي أداه في تحجيم الخطر الإيراني على عروشهم وأنظمتهم من جهة، وإغراق السوق بنفط الخليج والذي أدى الى انخفاض سعر النفط[9] من جهة أخرى انتهى الامر باتخاذ صدام حسين قراره باحتلال الكويت وبالفعل تم له ذلك في **2** / آب / **1990**.

القى احتلال النظام العراقي للكويت بظلاله على شكل البيئة الإقليمية للمنطقة. إذ أن أحد اهم نتائج احتلال العراق للكويت تمثل في تمكين القوات الامريكية وإعطائها حجة قوية لإنشاء قواعد عسكرية شبه دائميه في قطر والسعودية. هذا التواجد الأمريكي في دول الخليج كان عنصر ضغط على الجمهورية الإسلامية لان تبتعد قدر الإمكان عن مشهد الاحداث الإقليمية لاسيما وان الجمهورية قد جاهرت بالعداء للولايات المتحدة الامريكية منذ اللحظة الأولى لقيام الثورة في **1979**. وبالفعل اعتمد ايران سياسة انعزالية بصورة عامة

عن محيطها الإقليمي وساعدها التركيز الدولي على العراق، الا انها وفي الوقت ذاته سعت الى امتلاك نفوذ وتأثير في دول المنطقة كالموقف من القضية الفلسطينية وسياسة العداء لإسرائيل[10]. استمرت أيران على هذا الحال حتى العام 2002 لا سيما بعد كشف وثائق مسربة من قبل المخابرات الإسرائيلية للمعارضة الإيرانية تكشف عن إعادة احياء وتطوير البرنامج النووي الإيراني واتهامها في محاولة تصنيع اسلحة نووية، لتعود بعدها إيران لمشهد الاحداث من جديد[11].

المحور الثاني: احتلال العراق والتحول في الادراك الايراني

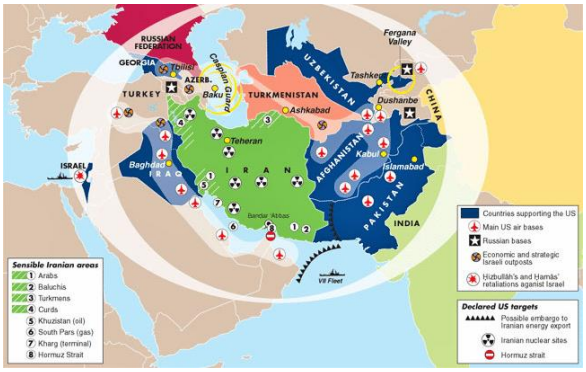
تحاول الدراسة في هذا الجزء الإجابة على سؤالين التاليين: هل مَثلَّ احتلال العراق نقطة انهيار التوازنات التي كانت قائمة في الإقليم وتحول النظام الإقليمي الى نظام فوضى؟ ما هي التطورات الاقليمية التي حدثت بعد عام 2003 وهل اثرت هذه التطورات على شكل البيئة الإقليمية والتالي طبيعة التفاعلات في المنطقة؟ في البدء تتبنى الدراسة رؤية مفادها ان احتلال الولايات المتحدة الامريكية للعراق في 2003 يعد نقطة التحول الثالثة في شكل البيئة الإقليمية للمنطقة منذ الثورة الإسلامية واحتلال العراق للكويت. ان التغيير في شكل البيئة لم يقتصر على تغيير النظام في العراق، ولكن تعداه ليشمل التغيير في إدراك أطراف التفاعل لطبيعة التهديدات في الإقليم بصورة شاملة.

ان التغيير في إدراك الدول الخليجية لاسيما المملكة العربية السعودية بصورة خاصة وباقي الدول الراديكالية العربية لطبيعة التهديد كان انعكاس لشكل النظام السياسي الذي نشأ في العراق بعد 2003. حيث تبنت اغلب دول المنطقة فكرة (الهلال الشيعي[12]) باعتباره جوهر التهديد الامني الذي تواجهه والذي مثلت طهران مركز هذا التهديد من وجهة نظرها. ان تأسيس النظام السياسي العراقي بعد العام 2003 على مبدأ مشاركة جميع فئات الشعب فيه دون تهميش واعتماد مبدأ الديمقراطية في اختيار ممثلي الشعب أدى الى ان يتصدر الشيعة في العراق للسلطة بعد 2003 لاسيما وانهم يشكلون اغلبية في المجتمع العراقي[13]. ان تصدر القوى السياسية الاسلامية الشيعية، التي كانت تمثل أغلب قوى

دراســ
العدد الخامس والسبعون

المعارضة السياسية والعسكرية لنظام صدام حسين قبل 2003، للمشهد السياسي العراقي وحقيقة علاقاتها مع جمهورية إيران الإسلامية كان سبباً رئيسياً لنشوء فكرة (الهلال الشيعي)[14].

ان احتلال الولايات المتحدة الامريكية للعراق لم يكن سبباً وراء التغيير في إدراك الدول العربية الراديكالية كما ذكر أعلاه فحسب ولكن كان عنصر ضغط على إيران كذلك. فالتواجد الأمريكي في المنطقة بعد 2003 (انظر خريطة رقم 1) من جهة، وتبني الإدارة الامريكية في حينها لعقيدة صنفت فيها إيران كإحدى الدول المارقة من جهة أخرى، اهم الأسباب التي دفعت بإيران هي الأخرى لإعادة تعريف التهديدات الأمنية التي تواجهها في ظل التغيير الذي لاح البيئة الإقليمية من حولها. بعبارة أخرى، ان الدول في ظل نظام دولي فوضوي، كما ذكر سابقاً، تسعى الى تعظيم أمنها، ومن ثم تحقيق هدفها الأسمى وهو البقاء. بالنتيجة شرعت أيران الى إعادة رسم استراتيجياتها وسياساتها الخارجية بما يتلاءم مع شكل وطبيعة التهديد الذي افرزه التغيير في البيئة الإقليمية للمنطقة.



خريطة رقم (1) مناطق التواجد العسكري الأمريكي بعد 2003

ان الحدث المركزي الذي القى بظلاله على البيئة السياسية الإقليمية للمنطقة وبالنتيجة السلوك السياسي لدول المنطقة في تفاعلاتها مع بعضها البعض، كما سبق ذكره، كان احتلال الولايات المتحدة للعراق. حيث عملت الأطراف جميعها الى تبني سياسات

واستراتيجيات تعكس طبيعة ادراكها للحدث. إذ انعكس إدراك الدول الراديكالية السنية في المنطقة لطبيعة التهديد الذي تواجهه على أدائها السياسي عبر سياساتها واستراتيجياتها في مواجهة الخطر الإيراني من وجهة نظرها. ولان إدراك تلك الدول لطبيعة التهديد بُنيه اساساً على رؤية ما أصبح يعرف (بالهلال الشيعي)، أصبح العراق ساحة جديدة لصراع قديم. حيث ان وجهة نظر دول ما بات يعرف بـ(محور الاعتدال العربي[15]) انطلقت من رؤية مفادها ان إيران استغلت علاقاتها مع الأحزاب الشيعية التي كانت تمثل المعارضة العراقية لنظام صدام حسين والتي شكلت النواة الأساسية للأغلبية الشيعية المشاركة في بناء النظام السياسي العراقي بعد **2003**، والتي ستعمل على ضم العراق الى محورها السياسي في المنطقة او ما بات يعرف بـ(محور الممانعة[16]). ولان طبيعة القوة في النظام الفوضوي، كما عبر عنها **Richard Little** في كتابه **The Balance of Power in International Relation Metaphors, Myths and Models** بقوله: " *في النظام الفوضوي ينتقل مفهوم القوة المرتكز على الواسطة الى مفهوم القوة على أساس بنيوي وان رؤيتنا أحد يمارس القوة تجاه طرف آخر، فأن هذه القوة ناتجه عن النظام الفوضوي*[17]". عملت القوى الإقليمية التي ترجمة تلك القوة الناتجة عن النظام الفوضوي الذي ساد في المنطقة وتوجيهها بما يحقق أهدافها ومصالحها. لكن دول محور الاعتدال العربي، لاسيما دول الخليج الرئيسية المتمثلة في السعودية والامارات العربية المتحدة، كانت تفتقر للقدرة والخبرة الكافية لتوظيف هذه القوة الناتجة عن النظام وتوجيهها بصورة صحيحة في صراعها مع إيران. إذ انها اكتفت بتوظيف عناصر وسياسات خارجية ضعيفة في مواجهة إيران، كاعتمادها الى احياء اسطورة "المد الفارسي" عبر خطابها الاعلامي، او توفير دعم بصورة غير مباشرة للجماعات السنية المتشددة عبر تزويدهم بالمقاتلين والأيديولوجية اللازمة لتبرير أعمالهم في العراق. ان دول محور الاعتدال، وعلى الرغم من انها شاركت الولايات المتحدة الامريكية جزء من ادراكها المتمثل بالخطر الإيراني، الا انها كان هي الأخرى هدف لعقيدة إدارة الرئيس الاسبق جورج دبليو بوش وسياساتها في المنطقة في تلك المرحلة. بالنتيجة واجهت تلك الدول صعوبة تمثلت في

دخولها المواجهة مع إيران منفردة لأول مرة في تاريخها دون حليفها المدافع الأساسي عنها الولايات المتحدة الامريكية، فالأنظمة السياسية في الخليج طيلة تاريخها لم تدخل في مواجهة مباشرة مع أي دولة وبالتالي افتقارها للخبرات العملية مقارنة مع إيران.

لم تكن دول الخليج وحدها التي تأثرت بالتغيير في البيئة الإقليمية للمنطقة، ولكن إيران هي الأخرى كان عليها ان تعيد رسم استراتيجيتها وسياساتها الخارجية بصورة تتلاءم مع حجم وطبيعة هذا التغيير. أدركت إيران، ومن واقع طبيعة السياسة الامريكية في تلك الفترة، انها تواجه تهديد يمس جوهر امنها القومي بصورة عامة، ووجودها بصورة خاصة. إذ ان الولايات المتحدة الامريكية، التي صنفت إيران كإحدى الدول المارقة، أصبحت تتمركز على حدودها الغربية ولا تفصلها سوى بضع كيلومترات قليلة عنها. بالنتيجة كان لابد عليها ان تعمل الى تبني سياسة تهدف الى اخرج الولايات المتحدة الامريكية من العراق، والعمل على ضمان عدم تحول العراق الى دولة تشكل تهديداً عليها مستقبلاً. وبالفعل واجهت إيران التغير في النظام الإقليمي بعد 2003 بإستراتيجية طويلة المدى عرفت باسم " 20 سنة رؤية وطنية"[18] (20 YEAR NATIONAL VISION) او "ايران 2025"، التي صادق المرشد الأعلى للثورة الإسلامية علي خامنئي عليها في 4 / تشرين الثاني، نوفمبر / 2003. الوثيقة حددت هدف إيران للعشرين عام التالية: أن تصبح إيران بحلول عام 2025 بلدا متقدماً من خلال؛ حيازة الموقع الاقتصادي والعلمي والتقني الأول في منطقة جنوب غرب آسيا (تشمل جوار إيران، وآسيا الوسطى، والقوقاز، والشرق الأوسط)، وصاحب دور مؤثّر في العلاقات الدولية[19]. الهدف بعيد المدى كما حددته الوثيقة تمثل في تحقيق مكانة القوة المركزية في منطقة الشرق الأوسط؛ فطبقًا لما ورد في الوثيقة " يستهدف تحويل إيران إلى قوة إقليمية أساسية في منطقة جنوب غرب اسيا التي تشمل 25 دولة (اسيا الوسطى، تركيا، باكستان، أفغانستان، اليمن، العراق، عُمان، سوريا، السعودية، الأردن، الإمارات العربية المتحدة، فلسطين، الكويت، قطر، لبنان، البحرين ومصر)[20].

عملت إيران على ترجمة هذه الوثيقة عبر سياساتها في المنطقة، إذ دأبت على دعم القوى السياسية الشيعية من جهة، وحركات المقاومة الإسلامية التي واجهت قوات الاحتلال الأمريكي في العراق من جهة أخرى. حيث حاولت إيران تحقيق هدفها المرحلي الذي تراه الدراسة انه تمحور في الحيلولة دون تنفيذ الولايات المتحدة الامريكية خطوتها التالية بعد العراق، والتي كانت ترى فيها إيران انها المستهدفة الأولى منها. بالنتيجة أصبح العراق بمثابة الخط الدفاعي الأول لإيران في مواجهة السياسة الامريكية لإدارة الرئيس الأسبق جورج دبليو بوش.

هذا من جانب، من جانب آخر، ان الفترتين الرئاسيتين للرئيس الأمريكي الأسبق بوش الابن كانت صعبة على الحلفاء قبل الأعداء في المنطقة. حتى ان وزير الخارجية السعودي الراحل سعود الفيصل وصف تلك الحقبة بعد انتهائها بقوله: "ان السعودية تخطت هذه المرحلة بشق الانفس"، بالتالي فأن الدول الراديكالية نفسها كان من ضمن أهدافها أفشال او زعزعة الوضع والنظام السياسي في العراق. فكذلك الحال معها، عراق مزدهر مستقر يعتبر خطر عليها وعلى وجود أنظمتها وبقائها فقد تكون هي المحطة التالية لا سيما وان إدارة بوش الابن قد رفعت شعار نشر الديمقراطية في المنطقة من خلال مشروعها الذي طرحته بعد احتلال العراق والذي ارادت منه تغيير الخارطة السياسية للمنطقة وفقا لتوجهاتها الجديدة القائمة على نشر الديمقراطية وحقوق الانسان لتجفيف منابع الارهاب (حسب ادعاءاتها)[21]. كانت تلك التصورات في ظل نظام إقليمي فوضوي أمراً طبيعياً وتطبيقاً عمليا لخصائص هذا النظام.

طغت سياسة التحشيد الطائفي المتبادل بين إيران من جهة والسعودية من جهة أخرى على سياسات الصراع للطرفين تجاه شعوب المنطقة بصورة عامة والعراق بصورة خاصة والتي ترجمت هذه السياسات على شكل صراع طائفي في العراق بين السنة والشيعة والتي بلغت اوجهها في عام 2006. من الضروري الإشارة هنا الى حرب تموز في لبنان عام 2006 التي قادتها إسرائيل ضد حزب لبنان أسهمت في ارتفاع شعبية قائد حزب الله اللبناني (حسن نصر

الله) المدعوم من إيران. هذا النصر المعنوي ألقى بظلاله على دور الشيعة في المنطقة باعتبارها الجبهة الأخيرة، وخط المقاومة الأخير ضد الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين. في المرحلة ذاتها بدأت إيران بالترويج لما عرف بـ"دول الممانعة" أو "محور المقاومة" في الإشارة الى إيران وحزب الله وسوريا بالضد من ."محور الاعتدال" الذي اعتبرتها إيران تتمثل بالسعودية وحلفائها. كانت فكرة الممانعة دعاية بالضد من دعوة (الهلال الشيعي) التي، وكما سبق الإشارة اليه، تبنت طروحاتها دول الاعتدال وروجت لها باعتباره الخطر القادم الذي سيمتد تأثيره على طول منطقة الشرق الأوسط[22].

المحور الثالث: احداث الربيع العربي والادوار الاقليمية

ما ان اجتاحت المنطقة العربية ما بات يعرف لاحقاً بالربيع العربي (الذي تمثل في ثورات الشعوب ضد أنظمتها السياسية التي انطلقت شرارتها الاولى في كانون الاول **2010** في تونس)، حتى كان بمثابة اعلان عن بدء مرحلة جديدة ومستوى آخر متقدم من الفوضى، والذي لم تقتصر تأثيراته على دول المنطقة فحسب ولكن امتد تأثيره ليصل الى دول أوروبا ايضاً. استهلت إيران هذه المرحلة باستغلال كل ما تهيئه من فرص سانحة من اجل ضمان استمرار تحقيق هدفها الأسمى في البقاء، لاسيما وان هذه الثورات قد زادت الوضع تعقيداً في ظل نظام فوضوي لم يكن امل انتهائه يلوح في أفق المستقبل المنظور. ليست إيران وحدها من أستغل هذه المرحلة فحسب، وانما دول الخليج كذلك دشنت مرحلة جديدة لدور جديد لم تشهده سابقاً في سياستها الخارجية في صراعها مع إيران.

هذه المرحلة شهدت تغيير آخر مهم، الا وهو بروز دور تركيا الإقليمي تجاه قضايا المنطقة الأمنية. إذ انعكست احداث ثورات الربيع العربي والتغيير الذي صاحبها في خارطة التفاعلات في البيئة السياسية للمنطقة على سياسة تركيا الخارجية ومواقفها تجاه مخرجات الربيع العربي. فتركيا، التي قررت انهاء عزلتها عن قضايا المنطقة طيلة القرن العشرين والتي دشنت سياسة جديدة مطلع القرن الحادي والعشرين والتي عرفت بـ (سياسة صفر مشاكل

مع دول الجوار[23])، عادت لتنتهج استراتيجية جديدة تجاه قضايا المنطقة العربية حتى اصبحت تركيا لاعباً اساسياً وطرفاً رئيسياً في معادلة التفاعلات الإقليمية.

انطلقت أولى احداث التغيير (الربيع العربي) من تونس في 18 كانون الاول عام 2010 من خلال تظاهرات ضد نظام الرئيس الأسبق زين العابدين بن علي الذي لم يصمد كثيراً ليخرج بطائرته لاجئاً الى السعودية. من تونس انتقلت رياح التغيير سريعاً باتجاه مصر وليبيا. في مصر بدأت ثورة 25 كانون الثاني / يناير 2011 التي أدت إلى تنحي الرئيس مُحَّمد حسني مبارك عن الحكم في 11 شباط / فبراير 2011 أي بعد 18 يوما من اندلاعها، ثالث محطة للثورات العربية كانت الاحتجاجات في ليبيا التي بدأت في 17 شباط/ فبراير 2011 استمرت هذه الثورة طويلا وتحولت الى نزاع مسلح ثم الى حرب أهلية مستمرة حتى الان.

ان الثورة التونسية والمصرية والليبية (في بدايتها فقط) هي ثورات شعبية عفوية لكن نتائجها كانت مدوية على الجزء الشرقي من الخارطة الجغرافية للدول العربية لاسيما إيران من جهة والسعودية وقطر من جهة أخرى. حيث دخلت قطر في هذه الفترة على خط المواجهة، ورغم أنها قد تبدوا في أول وهلة ضمن الخط السعودي، لكن حقيقة الامر ان هنالك صراع سعودي قطري حول قيادة الخليج عموماً والعالم الإسلامي السني، ما عزز من ذلك هو الخلاف الفكري بين الدولتين. فقطر تعد معقل الاخوان المسلمين في منطقة الخليج في حين ان السعودية وبقية دول الخليج التي يتواجد بها التيار الوهابي تعد هذا التنظيم الذي وصل الى السلطة في مصر وتونس يشكل خطرا على امن واستقرار المنطقة. كذلك ان قطر كانت ترى في نهج السعودية المنفرد في قيادة العالم الإسلامي السني في مواجهة التحدي الإيراني الشيعي نهج ضعيف ولا يرتقي الى مستوى الصراع[24].

على المستوى الدولي، كانت بداية مرحلة الربيع العربي قد تزامنت مع وصول الرئيس أوباما الى البيت الأبيض والذي قد بدأ ولايته الأولى في مطلع العام 2009. كان من أولى أهداف اوباما ترميم العلاقات الامريكية مع العالم الإسلامي، التي تصدعت أبان حكم سلفه

بوش الابن. انتهجت إدارة الرئيس السابق باراك اوباما سياسة مختلفة عن سياسة سلفة جورج دبليو بوش تجاه قضايا المنطقة العربية. إذ اعتمد استراتيجية أوباما على ما عرف بمبدأ (القيادة من الخلف[25]) على العكس من نهج بوش الذي كان يعتمد على مبدأ (القيادة من الامام). من الجدير بالذكر ان الاعتماد على مبدأ "القيادة من الخلف" لا يعني عدم تبني (الحرب الخاطفة) ذات العمليات الجوية والبحرية المحدودة لمعالجة التهديدات الإرهابية الناشئة في القرن الحادي والعشرين[26]. ان تبني إدارة الرئيس باراك أوباما سياسة جديدة في التعاطي مع قضايا المنطقة اعتمد مبدأ تمرير المسؤولية. هذه السياسة وجدت تطبيقها العملي على ارض الواقع مع حالة ليبيا، إذ ان الولايات المتحدة الامريكية لم تشارك في العمليات العسكرية المباشرة وأكتفت بالدعم اللوجستي لقوات الناتو ومن خلال تفويض من مجلس الامن بقراره (**1973**)[27].

استغلت دول محوري الممانعة والاعتدال على حدٍ سواء الثورات العربية وغيرت مجرى الأمور ليصب في صالحها. كانت أولى التطبيقات العملية للسياسات الجديدة (من قبل محور السعودية وقطر خصوصاً) في ليبيا حيث دعمت عملية عسكرية ضد نظام القذافي الذي قمع الاحتجاجات الشعبية في بادئ الامر. إذ كان لقطر دور متميز في تغيير معادلة الاحداث في ليبيا من خلال التمويل والمشاركة فيها. هذا من جانب ومن جانب آخر، تدخلت لتغير مسار التحركات الشعبية في اليمن ضد نظام الرئيس السابق علي عبد صالح عبر طرح مبادرة خليجية للتسوية كان مفادها تخلي صالح عن الحكم وخروجه من السلطة مع منحه ضمانات بعدم المحاسبة كما حدث مع القذافي في ليبيا وتحويل السلطة وصلاحيات أدارة البلاد الى نائبه عبد ربه منصور هادي الذي سيعمل بصورة مؤقتة لحين تنظيم انتخابات ديمقراطية. كان للسعودية دور بارز في هذه المبادرة، إذ كانت تخشى ان تنتقل التحركات وتمتد الى داخلها، لاسيما وان المناطق المحاذية لليمن في جنوب السعودية وفي المنطقة الشرقية منها يوجد فيها اغلبية شيعية، كذلك لضمان عدم تحول التحركات الشعبية الى نزاع وحرب أهلية والتي قد تمتد الى السعودية كذلك.

أما من جانب إيران فأنها دعمت تحركات شعبية شيعية في البحرين ضد نظام حمد بن عيسى آل خليفة، وتحركات شيعية شعبية في السعودية في المنطقة الشرقية كان الهدف منها إلهاء محور الاعتدال عبر فتح جبهات في عمقها الاستراتيجي وبالتالي زعزعة أمنها، حيث أنها عملت على هذا الامر من اجل تثبيت دورها ووجودها في الخليج[28]. الموقف الإيراني تجسد في تصريحات مسؤوليها الداعمة لحركات الاحتجاج في دول الخليج والرافضة للسياسات التي تبنتها الأنظمة لحاكمة لمواجهة تلك التركات الشعبية[29].

كانت المحطة الابرز في ثورات الربيع العربي هي سوريا. بدأت الاحداث في سوريا في مدينة درعا حيث قام الأمن باعتقال خمسة عشر طفلا إثر كتابتهم شعارات تنادي بالحرية وتطالب بإسقاط النظام على جدار مدرستهم بتاريخ 26 شباط/ فبراير 2011. تزامن هذا الحدث مع انطلاق دعوة للتظاهر دعت لها صفحة على الفيسبوك لم يعرف من يقف وراءها استجاب لها مجموعة من الناشطين يوم الثلاثاء 15 آذار/مارس عام 2011. كانت هذه الاحتجاجات، وكما أُعلن عنها من قبل منظميها، ضد الاستبداد والقمع والفساد وكبت الحريات، ورفضاً لاعتقال أطفال درعا والإهانة التي تعرض لها أهاليهم بحسب المعارضة السورية. بينما يرى مؤيدو النظام أنها مؤامرة ضد محور المقاومة والممانعة العربية. كانت الاحتجاجات قد انطلقت ضد الرئيس بشار الأسد وعائلته التي تحكم البلاد منذ عام 1971 تحت غطاء حزب البعث العربي الاشتراكي تحت سلطة قانون الطوارئ منذ عام 1963. هذه الاحتجاجات سرعان ما تفاقمت في ظل تجاهل النظام السوري لها احيانا واستخدام اسلوب العنف في التعامل معها احيانا اخرى وهو امر ادى تحولها من احتجاجات سلمية الى استخدام العنف وحمل السلاح من قبل المحتجين والاصطدام بقوات الامن السورية في الوقت الذي لم تنجح مبادرة الرئيس بشار الاسد الاصلاحية التي أعلن عنها يوم 30 اذار 2011 في الوقت ذاته بدأ التدخل الخارجي بالشأن السوري يزداد وضوحا وهو ما فاقم من الازمة [30].

بغض النظر عن الروايات المختلفة عن الازمة السورية واسبابها الداخلية، ولكن مجريات الاحداث تشير بشكل لا يدع مجال للشك أن شرارتها الأولى شُعلت بتحريك من أطراف خارجية كالسعودية وقطر (كما ان أصابع الاتهام تشير الى ضلوع اسرائيل في المؤامرة كذلك). إذ ان ثورات الربيع العربي الاخرى كلها انطلقت في عواصم دولها، الا حركة الاحتجاجات السورية فقد انطلقت شرارتها الأولى من محافظة درعا الحدودية مع الأردن، حيث ذكرت الكثير من التقارير ان الأردن كانت بوابة دعم المنتفضين. وهو ما ساعد في تأزم الاوضاع وتحولها الى الاشتباك المسلح وهو ما شكل نقطة تحول في سياسة إيران فبعدما كانت تعتمد على ولاء الجهات السياسية المهيمنة على المنطقة في سياساتها تحولت الى الوجود المباشر والمشاركة في الدعم وقيادة العمليات العسكرية في بعض الحالات انطلاقا من قناعة ايرانية ان هذه الاحتجاجات مدعومة من جهات خارجية (امريكية واسرائيلية) لاسيما في سوريا لإسقاط نظام بشار الاسد[31].

ان أهمية سوريا بالنسبة لإيران كما يصفها أحد الباحثين في العلاقات الدولية "ان إيران هي مركز العالم، من أراد السيطرة على مركز العالم عليه السيطرة على سوريا أولاً[32]". فسقوط سوريا الأسد يعني سقوط أهم خط دفاعي لإيراني وقرب سقوط جميع الدفاعات اللاحق وتصبح أيران مكشوفة دون حماية لأمنها القومي ومسألة انتهائها مجرد وقت ليس الا.

المحور الرابع: المنافسون الاقليميون (تركيا، السعودية)

افرزت حالة الفوضى التي سادت المنطقة بعد **2011** أدوار إقليمي جديدة، سياسات ومظاهر سلوك جديدة لم تعرفها المنطقة من قبل. فمنذ احتلال العراق عام **2003** حاولت القوى الاقليمية توظيف المتغيرات التي افرزتها حالة الفوضى بما يتلاءم مع تحقيق شيء من مصالحها، وضمان بقائها. بالنتيجة، كان لابد على القوى الإقليمية ان تتبنى أدوار جديدة، في ظل حضور أمريكي بصيغة لم تشهدها دول المنطقة منها من قبل. ليس الحضور هو ما كان يهدد أنظمة دول الإقليم فحسب، وانما تربع مشروع التغيير على اجندتها وأهدافها المعلنة والتي وجدت تطبيقها الفعلي في أفغانستان والعراق. ان هذه المشاريع

عكست رغبة امريكية في تغيير معادلة التوازن الاقليمي تزامناً مع الضغوطات على إيران بما يتعلق ببرنامجها النووي.

لقد وضعت كل من تركيا والسعودية اطارا عاما لممارسة ادوارها بالمنطقة. فتركيا بدأت القرن الحادي والعشرين، كما سبق الإشارة اليه، بتبني استراتيجية جديدة للتعامل مع دول جوارها الإقليمي. الاستراتيجية اعتمدت اساساً على سياسة تصفير المشاكل من خلال تأسيس علاقات ذات بعد واحد مع دول المنطقة على اساس تحقيق التعاون المشترك وموازنة المصالح. لكن المتغيرات الإقليمية الجديدة التي افرزتها احداث الربيع العربي فرضت على تركيا تبني سياسة ورسم استراتيجيات تتلاءم وما يفرزه نظام الفوضى الاقليمي. بالتالي سعت تركيا الى توظيف مجموعة من الاحداث لصالحها كان نتيجتها عودة قوية الى منطقة تملئها الفراغات التي تسابقت القوى فيما بينها بهدف ملئها. من بين تلك الاحداث والمواقف المداخلة التي قاطع فيها رئيس الوزراء التركي الأسبق (رئيس الجمهورية الحالي)، رجب طيب اردوغان، لحديث الرئيس الإسرائيلي شمعون بيريز في مؤتمر دافوس الاقتصادي عام **2009**. ثاني هذه الاحداث هي الاعتداء الإسرائيلي على السفينة التركية مرمرة التي كانت تحمل مساعدات انسانية لقطاع غزة المحاصر والتي قطعت على أثرها علاقاتها مع اسرائيل وبدأت بحرب اعلامية حول الجرائم الإسرائيلية ضد الفلسطينيين، لا سيما الحصار الذي ضربته على قطاع غزة منذ العام **2007**[33].

الفترة التي تلت احتلال العراق وحتى ثورات الربيع العربي، وتحديداً الاحداث التي اندلعت في سوريا، كان الدور التركي في احداث المنطقة حذر بعض الشيء، رغم الجرأة التي كانت حاضرة وواضحة في علاقاتها مع إسرائيل وقضية حصار غزة[34]. إذ كانت تركيا دائماً ما تحاول ان تكون سياستها الخارجية متلائمة مع سياسة حلفائها الغربيين في المنطقة. كان فوز حركة الاخوان المسلمين في مصر بأغلبية أصوات الناخبين وتسلم الرئيس الاسبق محمد مرسي رئاسة مصر في **24** حزيران / يونيو **2012** كخامس رئيس لمصر وأول رئيس منتخب بانتخابات ديمقراطية نقطة تحول في موقف ودور تركيا في القضايا العربية نتيجة

للتقارب الأيديولوجي والخلفية الفكرية المشتركة بين الرئيسين، حيث ان انتمائهما لحركة الاخوان المسلمين جعلهما قريبين من بعضهما، حتى ان الحركة في مصر أسست حزب العدالة والتنمية المشابه للحزب الحاكم في تركيا، والذي ترأسه مرسي والذي فاز في الانتخابات الرئاسية المصرية الأولى التي تلت تنحي حسني مبارك عن السلطة. هذه التجربة استنسخت في تونس والمغرب وحتى ليبيا التي لم يشهد لها النجاح لسيطرة السلفيين والجهاديين وقوات عسكرية مختلفة على الساحة الليبية. إذ شرعت تركيا الى تقديم مختلف الدعم المادي والمعنوي لحركة الاخوان المسلمين فضلا عن توقيع مذكرات التفاهم واتفاقات التعاون مع مصر خلال فترة الرئيس الاسبق مُحَّد مرسي[35]. تركيا كذلك رفضت (الانقلاب) الذي قاده الجنرال عبد الفتاح السيسي وزير الدفاع على الرئيس المنتخب مُحَّد مرسي في تموز 2013، وأعلنت رفضها وعدم الاعتراف بسلطة السيسي وشددت على ضرورة العودة الى الديمقراطية، إذ اعتبرت تركيا ان الاطاحة بالرئيس المنتخب ضرباً لشرعية رئيس منتخب بالسبل الديمقراطية. بالنتيجة عادت القطيعة لتكون الصفة الطاغية على علاقات الطرفين، كذلك اتخذت تركيا عدد من الإجراءات منها؛ سحب بعثتها الدبلوماسية، والغاء كافة اتفاقات التعاون التي ابرمتها مع مصر في عهد الرئيس مُحَّد مرسي[36].

ان السياسة الخارجية التركية، كما سبق الإشارة اليه، كانت تراعي مصالح حلفائها الغربيين في المنطقة طيلة الفترة التي سبقت محاولة الانقلاب الفاشلة التي قادها بعض الضباط في الجيش التركي ضد الرئيس الحالي رجب طيب اردوغان في 15 تموز من العام 2016، لكن السياسة الخارجية التركية اختلفت بعد هذا التاريخ. ان التغيير في الادراك التركي لطبيعة أهدافها ومصالحها، والذي انعكس بالضرورة على مواقفها، في المنطقة يعود الى سببين؛ الأول تمثل في مجموعة من السياسات التي تبنتها إدارة الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما في سوريا والتي تمثلت في دعم الإدارة الامريكية لـ(قوات سوريا الديمقراطية) (قسد) الكردية في شمال سوريا، وهو ما يشكل تهديداً للأمن القومي التركي. إذ ان هذه الحركة لها علاقات مع حركة PKK التي تصنفها تركيا على انها حركة إرهابية[37]. السبب الثاني تمثل في رفض

الولايات المتحدة الامريكية تسليم الداعية التركي المعارض فتح الله غولن والذي يتخذ من الولايات المتحدة منفى اختياري له، حيث ان تركيا تعتبره مسؤولا عن محاولة الانقلاب الفاشلة التي حدثت في **2016**. ان محاولة الانقلاب الفاشلة دفعت تركيا نبذ سياستها واستراتيجيتها التي بنتها على أساس تحالفاتها مع الغرب. فتركيا كانت تعرف مصالحها في ظل التزاماتها مع حلفائها في أوروبا وامريكا. هذه الحقيقة أدركها صانع القرار التركي جيداً، والتي انعكست على السلوك السياسي التركي خارجياً. إذ شرعت تركيا الى تبني سياسات على أساس الانداد وليس على أساس التابع والمتبوع[38]. ان التغيير في سياسة تركيا من قضايا المنطقة هو التقارب مع إيران وروسيا فيما يتعلق بالأزمة السورية ومحاولة التقريب بين الأطراف المتنازعة بصيغة تراعي فيها مصالحها وأهدافها.

تنامي الدور التركي في المنطقة العربية كان سبباً في قلق السعودية، لاسيما سعيها الى انشاء محور من التحالفات بين دول المنطقة ولعل أبرزها قطر ومصر في عهد مرسي، حيث وجدت السعودية ان هذا الدور قد يشكل خطر على مصالحها المستقبلية في المنطقة. إذ بدأت خيوط اللعبة تخرج من يد السعودية لصالح تركيا وقطر، خصوصاً وان العلاقات التركية السعودية لم تكن جيدة أبان فترة حكم الملك عبد الله بن عبد العزيز، وحتى قبلها لم يكن البلدين على وفاق واتفاق وتنسيق مشترك في القضايا المركزية لمنطقة الشرق الأوسط، حيث تعود القطيعة بجذورها الى نهاية الحرب العالمية الأولى. لكن هذا البرود في العلاقات تبعه تسارع وعودة قوية للعلاقات بين البلدين بعد وفاة الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود وتولي ولي عهده سلمان بن عبد العزيز آل سعود العرش، وبدأت مرحلة جيدة من التنسيق المشترك بينها وبين السعودية.

اما بالنسبة للسعودية، فأن دورها في المنطقة قد ساهمت عدد من الاحداث في بلورته بعد احداث الربيع العربي[39]، إذ كان تنحي الرئيس الأسبق حسني مبارك عن النظام في مصر ووصول تيار الاخوان المسلمين، الذي ساهمت تركيا في بلورته، الى سدة الحكم، واستقالة حكومة سعد الحريري في لبنان، محط امتعاض الملك السعودي السابق عبد الله بن

عبد العزيز ال سعود في المملكة. كانت السعودية تولي اهتمام بالغ لهاتين الدولتين، فيما يخص مصر لثقلها العربي والقومي، ولبنان لأسباب تتعلق بالعلاقات السعودية الإسرائيلية، حيث سعت إسرائيل الى الهيمنة على القرار السياسي اللبناني عبر بوابة السعودية ومحاولة تهميش حزب الله والقوى السياسية المتآلفة معها أمثال حركة أمل وغيرها من القوى المناهضة للمشروع الإسرائيلي في المنطقة، والتي تعتبرهم اسرائيل موالين لإيران وتهديدا لأمنها في المنطقة. لذلك فقد دعمت المملكة بقوة (الانقلاب) الذي أطاح بالرئيس الأسبق مُحَّد مرسي على يد وزير الدفاع في حينها عبد الفتاح السيسي، لضمان نجاحه من خلال تقديم المساعدات المالية والعينية لها. اذ ان السعودية استشعرت الخوف من التقارب المصري التركي العلني من جهة، والتقارب مع إيران حتى لوكان بصورة سرية وغير معلنة من جهة أخرى. فضلا عن ذلك، ان جماعة الاخوان المسلمين تعد احدى مصادر تهديد امن دول الخليج، لاسيما بعد احداث الربيع العربي اذ بدأت تنظيمات الاخوان المسلمين المطالبة بإجراء الاصلاحات السياسية في الامارات والكويت والسعودية [40]. كانت السعودية حتى عهد الملك السابق عبد الله بن عبد العزيز مستمرة في سياستها المبنية أساساً عن عدم المواجهة المباشرة مع أعدائها واعتمادها على صرف الأموال والدعم المادي لضمان ولاء الدول لصالحها.

مع وفاة الملك عبد الله بن عبد العزيز واعتلاء الملك سلمان بن عبد العزيز ال سعود[41] العرش في 23 كانون الثاني / يناير 2015 حدث تغير كبير في الاستراتيجيات التقليدية التي كانت تتبعها السعودية خلال تاريخها منذ التأسيس. لعل أبرز ما تميزت به هذه المرحلة هو هيمنة نجل الملك الجديد، مُحَّد بن سلمان، والذي عينه الملك ولياً لولي العهد ووزيراً للدفاع. في مرحلة الملك الجديد وابنه الشاب تغيرت استراتيجية المملكة العربية السعودية في مواجهة أعداءها، إذ بدء يطغى شيء من الطابع العسكري والتلويح بالقوة بصورة واضحة في خطابها وأفعالهما وتبني أسلوب المواجهة المباشرة مع أعدائها. الامر الذي تمت ترجمته في خطوة هي الأولى من نوعها في تاريخ المملكة، إذ أقدمت المملكة على أنشاء

وقيادة حلف عسكري، واعلان عمليات عسكرية والتي عرفت باسم "عاصفة الحزم" في 25 آذار / مارس 2015 ضد قوات عبد الملك الحوثي، الذي قاد انقلاب أُعتبر انه انقلاب على الشرعية في اليمن بعدما تنحى الرئيس اليمني عبد ربة منصور عن منصبه في 22 كانون الثاني / يناير 2015 لأيام قليلة ليعود بعدها ويعلن من الرياض ان تحالفاً مكون من الحوثيين والرئيس السابق علي عبد صالح قد انقلبا ضده مما اضطره الى ترك اليمن في 26 آذار / مارس 2015. أمر الملك سلمان ببدء عملية عاصفة الحزم ضد الحوثيين باليمن وقامت السعودية بقيادة تحالف مكون من عشر دول وهي السعودية، الامارات، قطر، البحرين، الأردن، مصر، المغرب، السودان، الكويت والسنغال. ان السعودية أعلنت في هذه المرحلة ان إيران دعمت هذا الانقلاب حتى ان الرئيس عبد ربه منصور هادي في رسالته التي وجهها الى مجلس التعاون الخليجي بتاريخ 24 آذار/مارس 2015 قد أوضح بدعم دولة إقليمية للتحركات الحوثية في إشارة صريحة لإيران وحلفائها في المنطقة، الا ان هذه العمليات العسكرية التي قامت بها السعودية لم تأت بنتائج ايجابية لها حيث لم تستطع السيطرة على الاوضاع في اليمن والحد من قوة الحوثيين فالوضع بعد ذلك تحول الى حرب داخل الحدود السعودية من خلال الهجمات التي يشنها الحوثيين على الاراضي السعودية[42].

ان التحركات السعودية وبروزها كقوة اقليمية في المنطقة قائمة على ثلاث عوامل كفيلة بجعلها قوة صاعدة. هذه العوامل هي الموارد المالية التي تمتلكها السعودية وتستخدمها كأداة لدعم دبلوماسيتها من خلال تقديم المساعدات، وكذلك امتلاكها للموارد النفطية التي تجعلها المصدر الاول للنفط في العالم وهذا يعني امكانية التأثير في استراتيجيات القوى العظمى، والعامل الثالث هو البعد الاسلامي بحكم ادارتها للاماكن المقدسة وحكمها القائم على الشريعة الاسلامية وعّد نفسها زعيمة للعالم الاسلامي [43].

المحور الخامس: سياسة المحاور والصراع في المنطقة

في ظل مستويات الفوضى المتقدمة التي شهدتها منطقة الشرق الاوسط منذ عام 2011 وما افرزته من احداث في سوريا واليمن دفع بالصراع الى ان يتخذ منحى وجودي مباشر ومعلن بين أطرافه. بمعنى آخر، أصبح إدراك أطراف الصراع من دول المنطقة بأن كل طرف يسعى الى انهاء وجودها. بالتالي وكنتيجة لهذا الادراك كان من الطبيعي ان يكون هدف البقاء هو الهدف الأسمى والوحيد لكل سياساتها وسلوكياتها ضد بعضها البعض. المنطقة اليوم يوجد فيها محورين؛ المحور الأول يتألف من أيران، النظام السوري، حزب الله والقوى السياسية المؤتلفة معه، وحركات المقاومة الفلسطينية، هذا المحور مدعوم من روسيا فضلا عن كونه مستقر وواضح المعالم يمتلك مرجعية واحدة وهي إيران التي نجحت في تخطي حاجز كونها دولة شيعية لوجود حركة حماس السنية كما انها تفتح الباب امام العالم الاسلامي (السني) للترويج لفكرة الاسلامية للقيام بدور الهيمنة بعد تراجع ادوار بعض الدول العربية مثل العراق ومصر وسوريا[44]. المحور الثاني يتكون من السعودية والدول الأخرى المؤتلفة معها في عمليات عاصفة الحزم، القوات السورية المعارضة، هذا المحور مدعوم أمريكياً –الى حد ما– والذي عمل على تشكيل مجلس التعاون الاستراتيجي لغرض تعزيز التعاون المشترك لاسيما بين قيادة هذا المحور عام 2015 في مواجهة التحالف السوري الايراني وتوحيد المواقف على مستوى السياسات الامنية والاقتصادية والاستراتيجية وتسوية القضايا ذات الاهتمام المشترك واهمها القضية السورية والقضية اليمنية وبناء خط دفاعي في مواجهة الدور الايراني المتزايد في اليمن وسوريا[45]. ان هذا المحور على خلاف المحور الأول يعاني من مشكلة جوهرية الا وهي قوة المحور التركي القطري الذي بات يتقاطع معه في القضية المركزية للمنطقة الا وهي القضية السورية. فبعد ازمة قطر وحصارها من قبل جيرانها في الخليج ومصر من جهة، والتغيير الذي طرئ على السياسة الخارجية التركية تجاه قضايا المنطقة من جهة أخرى، بات هذا المحور عنصر جذب واستقطاب لباقي دول المنطقة بالضد من توجهات السعودية في حل المشاكل الإقليمي. وكما سبق الإشارة اليه، فان التقارب التركي الإيراني في الرؤى فيما يتعلق بقضايا المنطقة جاء بالضد من سياسات السعودية وحلفائها في المنطقة.

ان كلا المحورين، الإيراني والسعودي، يعلمان ان القضية المركزية في الصراع هي سوريا. فالأحداث تشير الى ان أي محور يسيطر على سوريا يمكنه حسم الصراع بصورة عامة الى صالح والعكس صحيح. تلك هي النتيجة الحتمية للصراع الوجودي الدائر في منطقة تعمل وفق أسس الفوضى. من الجدير بالذكر ان دعم إيران لاحد أطراف النزاع في اليمن (الحوثيين) ضد القوات السعودية هي مجرد وسيلة الهاء للسعودية لأشغالها في محورها الجنوبي وتقليل تركيز السعودية على المحور الشمالي المتمثل بالقضية السورية، فالنتيجة في اليمن لا تؤثر على وجود إيران لكنها بالضرورة تؤثر على وجود السعودية.

تركيا اليوم تعد ركناً أساسياً في المفاوضات الدائرة بين طرفي النزاع، وهي تمتلك رؤية تختلف عن رؤية المحور السعودي لحل المشكلة في سوريا. إذ تقود كل من تركيا وروسيا دفة المفاوضات بين أطراف الازمة السورية في الوقت الحالي، فالنظام السوري مدعوم من جانب روسيا، والمعارضة السورية تدعمها تركيا، ويعمل كل منهما على رسم الصورة النهائية للحل، لكن الحل مهما اختلف في تفاصيله فإن كلا الطرفين متفق على عدم استبعاد أي طرف من الاطراف. بعبارة أخرى، ان كل من روسيا وتركيا متفقين على ان يتضمن الحل النهائي كل من النظام السوري والمعارضة معاً. أن هذا التطور الأخير الذي حدث في القضية السورية لا يصب في مصلحة إيران، وهو في الوقت ذاته نقطة الخلاف بين تركيا والسعودية من جهة والنقطة المركزية للصدام بين إيران والسعودية من جهة أخرى. فالسعودية لا تريد أن يكون لبشار الأسد وجود في المستقبل او في أي صيغة لحل القضية السورية. وهذا مالا تريده إيران، فالنظام السوري بقيادة بشار الأسد يعد مكون أساسي في الخط الدفاعي الإيراني، سقوط هذا الخط يعني بداية لنهاية النظام الإيراني. والعكس صحيح فيما يتعلق بإيران، فضمان المعارضة السورية وجودها في صيغة الحل النهائي يعني اضعاف لمحور إيران في المنطقة.

في ضوء ما تقدم فأن إيران امام تحدي كبير في ادارتها لمصالحها الاقليمية التي من الممكن ان تخسرها إذا حدث تطور غير مدروس. تواجه إيران القوى الاخرى في المنطقة كالسعودية التي تحاول فرض حصار عليها وعزلها عن طريق تقييد حدود قوتها المتنامية. في

الطرف الاخر، قوة السعودية التي بدأت بالتراجع بسبب تكاليف الانغماس في ازمات المنطقة، خصوصا الازمة اليمنية، ولذلك فقد كثفت السعودية من سياساتها في هذا المجال والعمل على بلورة دور خليجي مشترك. ان جهود المملكة تجسد في محاولة الضغط على قطر للتقليل من سلوكها الخارجي المندفع تجاه إيران، كما تراها المملكة على اقل تقدير. هذا الامر استغلته إيران بدورها في استمالة قطر، واسهمت في احداث الازمة الخليجية منتصف عام 2017 وتعزيز افق العلاقة الثنائية وتعويض قطر عن الامدادات التي قطعتها عنها دول الخليج الاخرى[46].

اما فيما يتعلق بأدوار القوى الدولية، فالولايات المتحدة التي بدأت تضغط على ايران منذ وصول الرئيس ترامب الى الحكم ورغبة الاخير في تشديد العقوبات على ايران والتشكيك بمصداقية ايران بالالتزام بالاتفاق النووي وهو ما تجسد مؤخرا بإعلان الولايات المتحدة انسحابها من هذا الاتفاق وهذا الامر سيدفع ايران الى ممارسة دور اقليمي اكبر وتصعيدا في موقفها المعادي للولايات المتحدة الامريكية وتهديد مصالحها والتي من اهمها امن اسرائيل وامن الخليج. إذ ان مستوى العقوبات المفروضة على إيران، وزيادة الضغط عليها سيدفعها الى ممارسة دور اعتراضي قائم على دبلوماسية الجنوح من خلال التجاوز المعلن للقواعد التي اقرها النظام الدولي للحصول على مكاسب أكبر داخل هذا النظام[47]. كما ان الدور الروسي في المنطقة وان بدا داعما للدور الايراني او متوافقا معه، الا ان روسيا من الممكن تتخلى عن إيران في الشرق الاوسط إذا حصلت على مكاسب او ضمانات امريكية بعدم المساس بمناطقها الحيوية (جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق)، لاسيما وإنها صوتت على عقوبات دولية على ايران في وقت سابق بخصوص برنامجها النووي، ليس ذلك فحسب بل ان روسيا قد ضغطت على ايران لقبول الاتفاق النووي بعدما وعدت إدارة أوباما في حينها عدم نشر الدرع الصاروخي في أوروبا اذا ما ساندت روسيا موقف المجتمع الدولي وعملت على الضغط على ايران للقبول بالاتفاق[48]. وعليه فأن التحدي الذي يواجه إيران يمكن وصفه بتحدي البقاء او الوجود اكثر من غيرها من دول المنطقة، وفي ظل حالة الصراع

الدائر وعدم العلم بنوايا الاخرين من أطراف الصراع فأن الاتجاه نحو تعزيز عناصر القوة لاسيما العسكرية منها هو السبيل الوحيد لإيران للاستمرار والبقاء.

الخاتمة:

لقد شهدت منطقة الشرق الاوسط احداثاً كبيرة ومتسارعة من بداية القرن الحادي والعشرين كانت بداياتها بإعلان الولايات المتحدة الامريكية الحرب على الإرهاب على خلفية احداث 11 أيلول 2001، والذي انعكس على النظام السياسي الإقليمي الذي كان سائداً في المنطقة طيلة القرن العشرين، فكانت نتيجة السلوك السياسي للولايات المتحدة في المنطقة قيام نظام سياسي إقليمي قائم على الفوضى. نظام الفوضى انعكس بدوره على سلوك الدول الإقليمية وتفاعلاتها مع بعضها البعض. كما وان سبباً في ولادة أنماط جديدة من الصراع ومستويات جديدة من المواجهة تختلف في أسسها وقواعدها كما كانت سائدة في السابق. إذ ان القضايا التي كانت تشهدها المنطقة بين أطرافها الإقليمية كانت غالباً ما تحل عبر الوسائل الدولية، لكن تأثيرات النظام السياسي الفوضوي القى بضلاله على طرق حل تلك القضايا، حيث باتت دول إقليم الشرق الأوسط تدرك ان عليها الاعتماد على نفسها في توفير امنها وانهاء التهديدات التي تواجهها. لم تكن الحرب على الإرهاب واحتلال العراق هو التطور الوحيد الذي شهدته المنطقة خلال العقدين المنصرمين، بل كانت التغيرات التي شهدتها الأنظمة السياسية العربية نتيجة موجه الثورات التي اجتاحتها مسوغ آخر وسبباً ولازدياد حدة الفوضى في النظام السياسي الإقليمي.

تلك التغييرات التي شهدتها البيئة السياسية لمنطقة الشرق الأوسط انعكست على دول المنطقة لاسيما إيران، وذلك لأنها كانت من أوليات الدول التي كانت مهددة بان تكون محطة لسياسات الولايات المتحدة الامريكية بعد أفغانستان والعراق. بالنتيجة انعكس التغيير على دور إيران في المنطقة والذي تُرجم بصورة سياسات وسلوكيات تجاه قضايا المنطقة. فإيران منذ احتلال العراق، وزيادة الضغط عليها بسبب برنامجها النووي، والفراغ الأمني الذي تركه اسقاط النظام العراقي وتمركز القوات الامريكية على حدودها الغربية عملت على تطوير

سياساتها واستراتيجياتها لمواجه التحديات التي افرزتها بيئتها الأمنية الإقليمية والتهديدات الذي بات تواجه بقائها ووجودها. هذه الاحداث جعلت إيران تستشعر الخطر في ظل الفوضى التي شهدتها المنطقة وما زاد من تداعيتها احداث التغيير الذي حملته ثورات الربيع العربي وتحولها الى ازمات عصفت بالمنطقة بفعل ادوار مارستها القوى الاقليمية والدولية على حد سواء، كان من نتائجها ولادة محاور سياسة اقليمية مدعومة دولياً والتي عززت من حالة عدم الاستقرار وتزايد حالة التشكيك بنوايا الاخرين. وهنا دخلت إيران في خط المواجه مع السعودية لاسيما في ظل أزمتي سوريا واليمن، ان الدور الايراني قائم على اساس ابعاد الخطر عنها أولا، ومنافسة القوى الاخرى ثانيا، في الوقت ذاته، لكن هذا الدور محكوم بما يؤديه الاخرون. في ظل استمرار حالة الفوضى وعدم الاستقرار، ومن واقع التجربة التي تضمنتها احداث السنوات منذ احتلال العراق وحتى الان، فأن الدور الايراني لابد ان يشهد تطوراً كسبيل للاستمرار والبقاء.

Chaos is persistent...the limits of Iran's role in the Middle East region

dr. ALAA ABDULWAHHA ABDULAZEEZ
Teaching. Anes Hassan Hameed

Abstract
Since 2003, the Middle East has a state of chaos and regional instability due to the US force policy to bring change to the region, especially after its occupation of Iraq, This state of chaos had repercussions on the roles of regional powers, including Iran, which felt the danger because of the presence of the United States and its troops stationed in Iraq nearby the Iranian border. Therefore, Iran has sought to play a regional role based on increasing its security and interests under chaotic system and increase its strength and gains. This chaos has increased with what happened in 2011, which was known as the "Arab Spring". It changed the roles of the regional powers (especially Turkey and Saudi Arabia), as well as the formation of

coalitions map in the region. All of these encouraged Iran to increase its role to ensure its aims of survival and permanence.

[1] استخدم مفهوم الفوضى كأحد ظواهر السياسة الدولية لأول مرة من قبل (**G. Lowes Dickinson**) في كتابه (**The European Anarchy**). لمزيد من التفاصيل حول الموضوع انظر:

G. Lowes Dickinson, The European Anarchy, New York: Macmillan, 1916.

لكن الفوضى لم توظف كمتغير أساسي مؤثر على السلوك الدولي وبالتالي السياسة الدولية حتى العام **1979** وتحديداً من قبل (**Kenneth Waltz**) في كتابه (**Theory of International Politics**). إذ اعتمد **Waltz** على الفوضى في تفسير السياسة الدولية باعتبارها أحد القيود الأساسية الذي يفرضها هيكل النظام الدولي على سلوك الدول.

[2]لمزيد من التفاصيل حول الفوضى وتأثيرها على السياسة الدولية يُنظر:

Waltz, K.N. (1979). Theory of International Politics. USA: Addison-Wesley Publishing. And, Donnelly, J. (2000). Realism and international relations. Cambridge University Press, pp. 81-106. And, Donnelly, J. (2005), "Realism". In: Burchill, S., Linklater, A. and others (Eds.), Theories of international relations, USA: Palgrave Macmillan, 3rd Edition, pp. 29-54. And, Mearsheimer, J.J. (2013), "Structural Realism". In: Dunne, T., Kurki, M., Smith, S. (Eds.). International Relations Theories Discipline and Diversity, UK: Oxford University Press, 3rd Edition, pp. 77-93

3 احمد نوري النعيمي، السياس الخارجية الايرانية **1979–2011**، دار الجنان للنشر التوزيع، عمان، **2012**، ص**66**.

[4] **Mehmet Şahin, "Şii Jeopolitiği: İran İçin Fırsatlar ve Engeller", Türel Yılmaz, Mehmet Şahin (Ed.), Ortadoğu Siyasetinde Iran, Ankara, Barış kitap, 2011, pp.188-190.**

[5]لم يتضمن الدستور الإيراني في جميع مواده **177** أي تعبير او جملة او ذكر صريح لما عرف بـ(تصدير الثورة) بصورة صريحة، ولكن ديباجته تضمنت النص التالي: " وبالنظر إلى محتوى الثورة الإسلامية في إيران، التي كانت حركة تهدف إلى نصرة جميع المستضعفين على المستكبرين، فإن الدستور يعدّ الظروف لاستمراريّة هذه الثورة داخل البلاد وخارجها، خصوصاً بالنسبة لتوسيع العلاقات الدولية مع سائر الحركات الإسلاميّة والشعبيّة حيث يسعى إلى بناء الأمة الواحدة في العالم "إن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاعبدون" [**21** :**92**] ويعمل على مواصلة الجهاد لإنقاذ الشعوب المحرومة والمضطهدة في جميع أنحاء العالم". الدستور عاد في المادة **145** على التأكيد على ذلك مع الاخذ بنظر الاعتبار ان المادة تضمنت شرط عدم التدخل في الشؤون الداخلية للشعوب الأخرى. حيث نصت المادة **145** من الدستور الإيراني " تعتبر جمهورية إيران الإسلامية سعادة الإنسان في المجتمع البشري كله مثلها الأعلى، وتعتبر الاستقلال والحرية وسيادة القانون والحق حقاً لجميع شعوب العالم. وعليه، فإنها تدعم النضال المشروع للمستضعفين ضد المستكبرين في جميع بقاع العالم، ولكنها تمتنع امتناعاً تاماً عن جميع أشكال التدخل في الشؤون الداخلية للشعوب الأخرى". حيث اعتبرته بمثابة الاعتراف بحق تقرير المصير. الدستور الإيراني على الرابط

https://www.constituteproject.org/constitution/Iran_1989.pdf?lang=ar

[6] لم يشارك الخامنئي رؤية سلفه فيما يتعلق بالبرنامج النووي، حيث أصدر الامام الخميني عقب الثورة فتوى تحرم تطوير أسلحة نووية من شأنها هلاك البشرية، بالنتيجة توقف البرنامج النووي الإيراني الذي ورثته جمهورية إيران الإسلامية من نظام الشاه. الخامنئي، وعلى الرغم من تأكيده على حرمة تطوير واستخدام أسلحة نووية وبيولوجية والتي تمثلت في الفتوى الشفهية التي اصدرها في **2003** والتي نُشرت =بصورة رسمية في **2005** على موقع الخامنئي الرسمي على الانترنيت وبجميع اللغات الحية حول العالم، = لكن إيران لم تنفي أهمية الجانب العلمي والتكنلوجي والاستخدامات السلمية للتكنلوجيا النووية. إذ سعت إيران الى إعادة احياء وتطوير البرنامج الذي ورثته عن نظام الشاه بصورة سرية طيلة **18** عاماً حتى تم الكشف عنه من قبل المعارضة

الإيرانية في واشنطن بمساعدة المخابرات الاسرائيلية. ان الفتوى التي أصدرها الخامنئي جاء فيها " نعتقد اضافةً الى السلاح النووي، سائر صنوف أسلحة الدمار الشامل كالأسلحة الكيمياوية والميكروبية تمثل خطراً حقيقياً على البشرية. والشعب الإيراني باعتباره ضحية لاستخدام السلاح الكيمياوي يشعر أكثر من غيره من الشعوب بخطر إنتاج وتخزين هذه الأنواع من الأسلحة، وهو على استعداد لوضع كافة إمكاناته في سبيل مواجهتها. إننا نعتبر استخدام هذه الأسلحة حراماً، وإنّ السعي لحماية أبناء البشر من هذا البلاء الكبير واجباً على عاتق الجميع".

http://farsi.khamenei.ir/treatise-content?id=228#2790

[7] لقاء مكي، التعريف بالمشروع الايراني، في نظام بركات (محررا)، مشاريع التغيير في المنطقة العربية ومستقبلها، مركز دراسات الشرق الاوسط، عمان، **2012**، ص **345-346**.

[8] لمزيد من التفاصيل حول الموضوع انظر: أيسر ياسين الغريري، علي عبد الله الشيخ، مديونية العراق الخارجية: الواقع والافاق، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة تكريت، كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد **4**، العدد **10**، **2008**، ص **83-101**.

[9] كان هدف دول الخليج ضرب عصفورين بحجر واحد؛ ألحاق ضرر تام باقتصاد إيران والعراق على حد سواء على اعتبار انهما يعتمدان على النفط في اقتصادهما بصورة كبيرة.

[10] محجوب الزويري، العبء المذهبي: العوامل الحاكمة للسياسة الخارجية الايرانية تجاه العالم العربي، مجلة السياسة الدولية، العدد، **199**، ملحق تحولات استراتيجية، مؤسسة الاهرام للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، **2015**، ص**20**.

[11] ستار جبار علاي، البرنامج النووي الايراني وتداعياته الاقليمية والدولية، بيت الحكمة، بغداد، **2009**، ص**95**.

[12] أُستخدِم مصطلح الهلال الشيعي لأول مرة من قبل الملك الأردني عبد الله الثاني بن الحسين في لقاء أجرته معه الواشنطن بوست أثناء زيارته للولايات المتحدة في أوائل شهر كانون الأول /ديسمبر عام **2004**، عبر فيه عن تخوفه من وصول حكومة عراقية موالية لإيران إلى السلطة في بغداد تتعاون مع طهران ودمشق لإنشاء هلال يكون تحت نفوذ الشيعة يمتد إلى لبنان. ورأى في بروز هلال شيعي في المنطقة ما يدعو إلى التفكير الجدي في مستقبل استقرار المنطقة، ويمكن أن يحمل تغيرات واضحة في خريطة المصالح السياسية والاقتصادية لبعض دول المنطقة. غيّر الملك عبد الله الثاني ملك المملكة الأردنية من هذا المصطلح وجعله "الهلال الإيراني" بدل "الهلال الشيعي"، وفسر ذلك خلال جلسة حوارية انعقدت ضمن فعاليات المنتدى الاقتصادي العالمي في (دافوس). صحيفة العرب، العدد **10882**، **27 / 01 / 2018**،

https://s3.eu-west-2.amazonaws.com/alarabuk.prod/pdf/2018/01/27-01/p1000.pdf#page=7

[13] ان اغلب الاحصائيات والدراسات تذكر ان الشيعة في العراق يشكلون أغلبية سكانية فعلية تصل في اقل تقدير الى **60%** من مجموع سكان العراق.

[14] سعد بن نامي، انماط تحالفات المشروع الايراني وعلاقاته الاقليمية والدولية، في نظام بركات (محررا)، مشاريع التغيير في المنطقة العربية ومستقبلها، مركز دراسات الشرق الاوسط، عمان، **2012**، ص**375**.

[15] محور الاعتدال العربي وهو مصطلح دأبت الدراسات ووسائل الاعلام الى تداوله للإشارة الى الدول التي تتسم سياساتها بالاعتدال والمرونة والتواصل مع إسرائيل والولايات المتحدة الامريكية. وتشمل التسمية أربع دول بصورة رئيسية وهي مصر والأردن والمملكة العربية السعودية والامارات العربية المتحدة. يتسع نطاق محور الاعتدال العربي ليضم معظم دول الخليج

بالإضافة الى أطراف لبنانية والمغرب وتونس، لكن هذا المحور انهار بعد احداث الربيع العربي. ان هذا المحور وعلى الرغم من انه محور غير رسمي ولا يتضمن أي اتفاقات عمل بين اطرافه، لكنه كان حقيقة واقعة وانعكاس لإدراك الإدارة الامريكية في تلك الفترة لطبيعة التهديد في المنطقة والمتمثل بالإرهاب وسلوكها السياسي في الذي تجسد في عقيدة بوش 2002 او ما يعرف بالحرب على الإرهاب. الخليج اونلاين، محور الاعتدال يتمدد برعاية مصرية لمحاربة الإرهاب، 21/ 7 / 2014،

http://alkaleejonline.net/سياسة/محور-الاعتدال/يتمدد-برعاية-مصرية-لمحاربة-الإرهاب

[16] محور الممانعة او محور المقاومة وهو إشارة الى الدول التي تعارض السياسة الامريكية في المنطقة وتؤيد حركات التحرر الوطني العربية. نواة هذا المحور جمهورية إيران الإسلامية بالإضافة الى سوريا وحركة حزب الله في لبنان بصورة اساسية. يتسع نطاق هذا المحور احياناً، لاسيما وفق إدراك دول محور اعتدال العربي، ليضم كذلك الأحزاب الشيعية في العراق وحركة أنصار الله الحوثية في اليمن. يهدف هذا المحور الى معارضة مصالح الولايات المتحدة وإسرائيل ومشاريعهما في المنطقة. قناة العالم، كيف يترجم محور المقاومة انتصاراته؟، 2018/11/13،

http//www.alalam.ir/news/3288371/كيف-يترجم-محور-المقاومة-انتصاراته؟

[17] Richard Little, The Balance of Power in International Relation Metaphors, Myths and Models, Cambridge University Press, UK 2007, p.38.

[18] للاطلاع على النص الكامل للاستراتيجية يُنظر الرابط، http://irandataportal.syr.edu/20-year-national-vision

[19] تقييم حالة، ايران في افق عام 2025، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016، على الرابط،
https://www.dohainstitute.org/ar/lists/ACRPS-PDFDocumentLibrary/document_834C23FC.pdf

[20] وليد عبد الحي، بنية القوة الإيرانية وآفاقها، مركز الجزيرة للدراسات، 16 نيسان / ابريل 2013، على الرابط:
http://studies.aljazeera.net/ar/files/iranandstrengthfactors/2013/04/201343112429798680.html#

[21] سركيس ابو زيد، إيران والمشرق العربي مواجهة ام تعاون، مركز الحضارة لتنمية الفكر الاسلامي، بيروت، 2010، ص128-ص129.

[22] سعيد الدباغ، اسس واليات استراتيجية إيران لنشر المذهب الشيعي، مجلة السياسة الدولية، العدد 208، مؤسسة الاهرام للدراسات والابحاث الاستراتيجية، القاهرة، 2017، ص24-ص25.

[23] لمزيد من التفاصيل حول هذه السياسة ينظر: سياسة صفر مشاكل في المرحلة الجديدة، موقع وزارة الخارجية التركية على الانترنيت على الرابط، http://www.mfa.gov.tr/zero-problems-in-a-new-era_ar.ar.mfa

[24] انور مؤمن، دبلوماسية الوساطة في النزاعات الخليجية: دراسة في دور (الكويت، قطر، عمان)، في مجموعة مؤلفين، قطر وازمة الخليج: عقدة الجيوبولتيك والتنافس الاقليمي، مركز بلادي للدراسات والابحاث الاستراتيجية، بيروت، 2018، ص92.

[25] القيادة من الخلف هو: مفهوم أطلقه أحد المسؤولين الأمريكيين في البيت الابيض لوصف استراتيجية الرئيس أوباما في ليبيا في العام 2011، عندما كانت الولايات المتحدة الأمريكية تأمل في أن يوفر حلفاؤها معظم الدعم للمتمردين في ليبيا بينما تبقى القوات الأمريكية على الخطوط الخلفية. للمزيد انظر:
Doyle Mcmanus, Leading from behind in Syria, Los Angeles Times, 23 February 2014, http://www.latimes.com/opinion/op-ed/la-oe-0223-mcmanus-syria-obama-options-20140223-column.html

أن مفهوم (القيادة من الخلف) يعد أحد تطبيقات الحرب بالوكالة. ويمكن تلخيصها بالقول على أنه إحدى طرق الوصول إلى الأهداف العسكرية بأقل التكاليف الممكنة، ويمكن تصنيفها على انها إحدى تكتيكات التدخلات الخارجية الواطئة التكلفة التي لا تنطوي على خسائر مادية وبشرية مقارنة بالتدخلات الواسعة النطاق، وذلك عبر العزوف عن المشاركة في العمليات القتالية على الارض بشكل مباشر، وترك الامر للحلفاء من الدول والشركاء المحليين من غير الدول وتقديم الدعم اللوجستي والاستخباري والسياسي لهم= =للوصول إلى الأهداف المنشودة. انظر: كرار أنور البديري، دروب القوى العظمى: الاستراتيجية الكبرى للولايات المتحدة الامريكية، دار الرافدين، لبنان، **2018**، ص **277**.

[26] **David Alexander and Phil Stewart, New Pentagon strategy stresses Asia cyber drones, Reuters, Washington DC: January 6, 2012, https://www.reuters.com/article/us-usa-military-obama-idUSTRE8031Z020120106**

[27]حميد حمد السعدون، رياح التغيير في الوطن العربي ومواقع التأثير الامريكي، مجلة دراسات دولية، العدد **50**، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، **2011**، ص**45**.

[28] أشرف محمد كشك، معضلة متجددة: امن الخليج في الرؤية الايرانية، مجلة السياسة الدولية، العدد **196**، مؤسسة الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، **2014**، ص**82**.

[29] من تلك التصريحات ما ادلى به قائد فيلق القدس في الحرس الثوري الإيراني (قاسم سليماني) الذي رجح إمكانية ظهور مقاومة مسلحة في البحرين عقب تجريد المعارض البحريني الشيخ عيسى قاسم أحد أكبر الرموز الشيعية في البلاد من جنسيته البحرينية. **http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2016/06/160614_iran_general_warns_bahrain**

[30] شذى زكي حسن، التغييرات السياسية في سوريا بين مطالب الداخل وضغوط الخارج، في مجموعة باحثين، التغيير في المنطقة العربية الدوافع، الاسباب، مواقف الدول منها، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، **2012**، ص**64**–ص**66**.

[31]علي حسين باكير، معوقات التغيير: السياسة الايرانية تجاه الازمة السورية، مجلة السياسة الدولية، العدد **196**، مؤسسة الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ص**72**.

[32] **Borzou Daragahi, Iran Wants to Stay in Syria Forever, foreign policy, 1 JUNE 2018, https://foreignpolicy.com/2018/06/01/iran-wants-to-stay-in-syria-forever/**

[33]حيدر عبد الجبار حسوني الخفاجي، التنافس السياسي والاقتصادي التركي الايراني وانعكاساته الاقليمية، مركز العراق للدراسات، بغداد، **2017**، ص**73**.

34 ان اجراء مقارنة بسيطة بين موقف تركيا من حصار غزة وموقفها من حرب تموز على لبنان يتضح البعد العقائدي والفكري والايديولوجي ذو الطابع الاخواني على السياسة الخارجية التركية. فلا يخفى على القاصي والداني ان حركة حماس هي وجه من أوجه الحركات الاخوان المسلمين حول العالم.

[35]جولدن ايمن، الرابح الاكبر: ابعاد التحول في السياسة الخارجية التركية بعد الثورات العربية، مجلة حالة الاقليم، العدد **2**، المركز الاقليمي للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، **2012**، ص**13**.

[36]حسنين توفيق ابراهيم، الرهانات المتبادلة: قراءة في الموقفين التركي والايراني تجاه **30** يونيو، مجلة السياسة الدولية، العدد **194**، مؤسسة الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، **2013**، ص**82**–ص**83**.

[37]اعترف وزير الدفاع الامريكي السابق، Ashton Carter، امام لجنة الخدمات المسلحة بمجلس الشيوخ (Senate Armed Services Commitee) في 28 نيسان 2016، في جلسة الشهادة التي ضمت بالإضافة الى وزير الدفاع رئيس هيئة الأركان المشتركة الجنرال Joseph Dunford كذلك، عندما وجهت أسئلة لهما من قبل السيناتور الجمهوري عن ولاية South Carolina (Lindsey Graham) ان الولايات المتحدة تقوم بدعم قوات (وحدة حماية الشعب) (YPG) والذين هم الجناح المسلح لحزب الاتحاد الديمقراطي الكردي في سوريا (PYD). كذلك أجاب Carter بنعم عن سؤال Graham حول التقارير التي تشير الى ان PYD هم حزب سياسي يساري كردي تأسس في عام 2003، وانهم ينتمون أو على الأقل لديهم روابط كبيرة مع PKK. كذلك لم ينفي Carter سؤال Graham هل ان PKK هي منظمة إرهابية من وجهة نظر تركيا، وأجاب انها منظمة إرهابية ليس من وجهة نظر تركيا فحسب وانما هي منظمة إرهابية بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية ايضاً. كذلك لم ينفي Carter سؤال Graham "هل من المدهش بالنسبة لك أن يكون الأتراك غاضبين منا بتسليح وحدات YPG، بما أنهم متفقون بشكل وثيق مع PKK؟". "هل الاتراك متفقون مع هذا التوجه الأمريكي؟" ويجيب Carter بالنفي، ان الاتراك غير متفقون مع ذلك. عند هذه النقطة يقول Graham " لقد عدت للتو من تركيا. انهم ليسوا على ما يرام مع هذا. يعتقدون أن هذه هي أغبى فكرة في العالم، وأنا أتفق معهم." لمشاهدة الاستجواب الكاملة انظر: https://www.c-span.org/video/?408675-1/secretary-carter-general-dunford-testify-isis-strategy&start=7920

ان هذه لم تكن المرة الوحيدة التي يشهد بها كلا الرجلين اما لجنة الخدمات المسلحة في مجلس الشيوخ. إذ سبقها بأقل من خمس أشهر وتحديداً في 27 أكتوبر 2015، والتي ناقشا فيها استراتيجية الولايات المتحدة في الشرق الأوسط "التحديات الأمنية التي تواجه الولايات المتحدة والاحتياجات المالية لوزارة الدفاع الامريكية". إذ طرحت أسئلة عن مدى جدوى سياسة الولايات المتحدة في دعم YPG إذا لم يساهموا في أي عمليات للإطاحة بنظام بشار الأسد. لمشاهدة الشهادة كاملة انظر: https://www.c-span.org/video/?328955-1/secretary-carter-general-dunford-testimony-middle-east-strategy&start=4423

[38] Mehmet Seyfettin Erol, Yeni Türk Dış Politikasının Doğu-Batı Boyutu: Nasıl Bir Gelecek?, Milli Gazete, 09 Temmuz 2018, https://www.milligazete.com.tr/makale/1652936/prof-dr-m-seyfettin-erol/yeni-turk-dis-politikasinin-dogu-bati-boyutu-nasil-bir-gelecek

[39] على الرغم من انها مارست ادواراً واتخذت مواقفاً من كل احداث المنطقة كالقضية الفلسطينية واحتلال العراق والبرنامج النووي الايراني، لكن هذه الاحداث لم تبلور دور سعودي جديد في المنطقة مثلما افرزته المرحلة التي تلت احداث الربيع العربي من جهة ووفاة الملك عبد الله وتولي الملك سلمان مقاليد الحكم من جهة أخرى.

[40]خالد الدخيل، ما بعد الاخوان: اعادة بناء جديدة للعلاقات المصرية الخليجية، مجلة السياسة الدولية، العدد192، مؤسسة الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2013، ص72.

[41] سلمان بن عبد العزيز آل سعود، هو ملك المملكة العربية السعودية السابع، ورئيس مجلس الوزراء السعودي والقائد الأعلى للقوات العسكرية، والابن الخامس والعشرون من الأبناء الذكور للملك المؤسس عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود من زوجته الأميرة حصة بنت أحمد السديري. وهو أحد أهم أركان العائلة المالكة السعودية، إذ هو أمين سر العائلة ورئيس مجلسها، والمستشار الشخصي لملوك المملكة، كما أنه أحد من يطلق عليهم السديريون السبعة من أبناء الملك المؤسس.

[42]احمد التلاوي، تداعيات الازمة اليمنية على النظام السعودي، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2016، ص3.

[43]احمد النايف، القيد الامريكي: احتمالات بروز قيادة اقليمية في الشرق الاوسط، مجلة السياسية الدولية، العدد **198**، ملحق تحولات استراتيجية، مؤسسة الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، **2014**، ص**8**.

[44]سعد بن نامي، مصدر سبق ذكره، ص**347**.

[45] **Jaleeha ali Hussein, the regional Turkish role since 2002: a study of Turkish foreign policy towards the middle east, unpublished dissertation, P.K.N.U., the graduate school, 2016, p.154-155.**

[46]علي فارس حميد، قطر والخليج المضطرب محنة الذات وعقدة الجيوبولتيك، في مجموعة باحثين، قطر وازمة الخليج عقدة الجيوبولتيك والتنافس الاقليمي، مركز بلادي للدراسات والابحاث الاستراتيجية، بيروت، **2018**، ص**48**.

[47]للمزيد عن دبلوماسية الجنوح والاعتراض انظر: برتران بديع، زمن المذلولين باثولوجيا العلاقات الدولية، ترجمة جان ماجد جبور، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، **2015**، ص**100**.

[48] كرار أنور البديري، براديغما للفهم: النظريات المؤسسة للسياسة الخارجية الامريكية، دار السنهوري، بيروت، **2018**، ص ص **450-451**.

دراســــــــــــــــــــــــــــــــــــات دوليـــــــــــــــــــــــــــــــــــ